اتساع مجال تدخل مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق

طويل نصيرة
أستـاذة مسـاعدة (أ)
كلية الحقـوق / جامعـة الجزائر - 1 -

عند إنشاء منظمة الأمم المتحدة ، إستقر رأي أعضائها على تحميل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية في مواجهة أي موقف يهدد السلم و الأمن الدوليين و هذا ما عبرت عنه المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة بنصها على « **أنه رغبة في أن يكون العمل الذي تقوم به (الأمم المتحدة) سريعا و فعالا ، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم و الأمن الدوليين ، و يوافقون على أن المجلس يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات**» .

و من أجل ذلك تضمن الميثاق مادة تعتبر مدخلا رئيسيا لمجلس الأمن إلى بوابة الفصل السابع ، و هي المادة 39 منه ، التي تسمح له باتخاذ كافة الإجراءات القسرية التي تضمنتها نصوص الفصل السابع و ذلك في حالة تهديد السلم و الأمن الدوليين أو حالة الإخلال به أو حالة العدوان ، و هي المادة التي منحت سلطة تقديرية واسعة للمجلس في تكييف النزاعات التي تدخل ضمن هذه الحالات ، و ذلك دون إبراز المعايير و الضوابط التي يتعين عليه الاعتماد عليها في عملية التكييف ، و هو ما كان له انعكاسات جد هامة على تدخلات مجلس الأمن ، خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة ، و هي المرحلة التي كثف فيها مجلس الأمن تدخلاته المبنية على الفصل السابع من الميثاق بناءا على تكييف الكثير من الأوضاع في العالم على أنها تهدد السلم و الأمن الدوليين ، مع ملاحظة أيضا عدم تكييفه لأوضاع مماثلة على أنها كذلك ، وكذا عدم استقراره على نمط واحد و اتجاه منتظم في عملية التكييف .

و من هذا المنطلق نتساءل عن **مدى السلطة التقديرية التي يتمتع بها مجلس الأمن في تكييف الحالات التي تستدعي تدخله بموجب الفصل السابع من الميثاق ، و عن إسقاطات هذه السلطة الممنوحة للمجلس في مسألة التكييف ، على مفهوم السلم و الأمن الدوليين و على تدخلات مجلس الأمن المؤسسة على الفصل السابع بصفة عامة ؟**

و هنا تجدر الإشارة إلى أن دراستنا للموضوع سوف تعتمد على تحليل قانوني للمادة 39 من الميثاق و كل ما يرتبط بها من مقتضيات الفصل السابع من نفس الميثاق ، دون إهمال تحليل توجهات المجلس في ممارساته العملية و التي من خلالها يمكن استنباط العديد من النتائج التي ستسمح لنا بالإجابة على إشكاليتنا .

و سنحاول تناول الموضوع من خلال مناقشة فكرتين أساسيتين هما :

- خضوع تحديد مفهوم « السلم و الأمن الدوليين» للسلطة التقديرية لمجلس الأمن.

- أثار تمتع مجلس الأمن بالسلطة التقديرية في تكييف الوقائع على تدخلات مجلس الأمن على أساس الفصل السابع من الميثاق .

و لذلك سنخصص مبحثا لمناقشة كل فكرة على حدى.

المبحث الأول: خضوع تحديد مفهوم» السلم و الأمن الدوليين» للسلطة التقديرية لمجلس الأمن

إن استناد أي قرار لمجلس الأمن على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة مرتبط بأن تكون الحالة تشكل تهديدا للسلم أو إخلالا به أو تشكل عملا من أعمال العدوان [1]، و بالنظر إلى هذه الحالات قد يبدو للوهلة الأولى بأنها قيود واردة على سلطة مجلس الأمن في إعمال الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بكل ما يحمله من سلطة فرض جزاءات دولية ، لكن بالرجوع إلى المادة 39 من الميثاق التي تنص على ما يلي : « يقرر

مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان ، و يقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا للمادتين 41 و 42 لحفظ السلم و الأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه» .

نلاحظ بصورة واضحة غياب أي تعريف لمفهوم السلم و الأمن الدوليين أو لحالاته و هذا ما يفتح المجال للمجلس لممارسة السلطة التقديرية في تقدير الوقائع التي ينظر في تكييفها. و بالتالي لا بد من التوقف هنا أمام مسألة عدم وجود تعريف دقيق لمفهوم السلم و الأمن الدوليين (مطلب أول) ، ثم التطرق إلى عدم دقة تحديد حالات تدخل مجلس الأمن لحفظ السلم و الأمن الدوليين ، ما يجعله هو صاحب القرار بالتدخل باعتباره صاحب القرار بتقدير الحالة (مطلب ثاني).

المطلب الأول : غموض مفهوم «السلم و الأمن الدوليين»

بالرجوع إلى نص المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة ، نجده يخلو من أي تعريف لمفهوم السلم و الأمن الدوليين (الفرع الأول) ، و بالمقابل فإن ميثاق الأمم المتحدة لا يحتوي على ميكانزمات للتفسير (الفرع الثاني) .

الفرع الأول : غياب تعريف دقيق لمفهوم السلم و الأمن الدوليين

لم تقم المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة بضبط تعريف جامع مانع لفكرة « السلم و الأمن الدوليين « إذ جاءت بمصطلحات جد عامة ،و لا تتضمن أي تحديد مباشر لمفهوم السلم و الأمن الدوليين، بل عددت فقط الحالات التي تدخل في مفهوم» السلم و الأمن الدوليين»، دون أن تضع أي ضوابط أو معايير تسمح بتحديد تلك الحالات تحديدا دقيقا ،إذ جاءت على ذكر هذه الحالات بالمصطلح فقط دون التفصيل في أحكام أي حالة ، تاركة هذه المهمة لمجلس الأمن نفسه ، ليتحول مجلس الأمن إلى جهاز يتمتع بسلطة تقديرية واسعة في تكييف الوقائع على أنها تدخل ضمن الحالات المحددة في المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة ، و هو ما يسمح له بالتدخل بموجب تدابير الفصل السابع من الميثاق .

هذا يعني أن مجلس الأمن قد تحصل بموجب غموض المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة على ورقة بيضاء للتدخل على أساس الفصل السابع من الميثاق كلما رأى ذلك مناسبا ، إذ ما عليه إلا أن يكيف واقعة معينة بأنها تدخل ضمن الحالات الفضفاضة المنصوص عليها في المادة 39 من الميثاق.

الفرع الثاني : غياب ميكانزمات التفسير في ميثاق الأمم المتحدة

إن السلطة التقديرية التي يتمتع بها مجلس الأمن في التكييف و الحرية الكبيرة و الغير محددة لا بتعريف و لا بمعيار في القانون الدولي ، تفتح مجالا كبيرا للشك في موضوعية عمليات التكييف التي يقوم بها مجلس الأمن . بل ما يضاعف الشك في موضوعية تقدير و تكييف مجلس الأمن لوضعية معينة هو خلو ميثاق الأمم المتحدة من ميكانيزمات التفسير، و عليه فانه لا وسيلة لتفسير الصمت الملاحظ في المادة 39 من الميثاق ، و هو ما يزيد من حرية مجلس الأمن في اقرار اختصاصه بالتدخل بموجب الفصل السابع ، إذ أنه على حد تعبير الأستاذ بجاوي فإن « **كل جهاز من أجهزة الأمم المتحدة يتمتع بحق تفسير أحكام الميثاق التي تخص عمله اليومي ،و نتيجة لذلك يتمتع باختصاص الاختصاص**» [2] (Kompetenz-Kompetenz).

كما أن السلطة التقديرية الواسعة لمجلس الأمن في عملية التكييف أكدتها أيضا غرفة الاستئناف بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا التي توصلت بمناسبة نظرها في قضية Dusko Tadic إلى أن « لمجلس الأمن سلطة تقديرية واسعة في تحديد وجود تهديد للسلم ، أو إخلال به أو وقوع العدوان ، كما أن هذه السلطة غير محددة لكن يجب أن تبقى في الحدود التي رسمها ميثاق الأمم المتحدة» [3].

هذه الحرية الكبيرة التي منحتها المادة 39 من الميثاق لمجلس الأمن أثارت جدلا كبيرا في الفقه الدولي على اعتبار أن ذلك من شأنه أن يمنح الغلبة للطابع السياسي في تدخلات مجلس الأمن ، وأن يكرس ازدواجية المعايير في تكييف الأساس القانوني الذي

يناسبه للتدخل ، و هو ما سيؤدي حتما إلى التعسف في استعمال سلطة التدخل المبنية على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة [4]، و هو ما ينتج عنه عدم قدرة الدول الأعضاء على دفع تدخل مجلس الأمن و الاحتجاج بالتوسع في الاختصاص الوظيفي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية حسب المادة 2 /7 من الميثاق [5].

و تجدر الإشارة هنا إلى أن عدة دول كانت قد انتبهت لهذه الملاحظات أثناء انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو و طالبت بأن يتضمن الميثاق أكثر تفاصيل فيما يتعلق بتطبيق الفصل السابع من الميثاق من أجل الحد من سلطة مجلس الأمن في إطار الفصل السابع من الميثاق [6] و لكن هذه الطلبات رفضت بحجة الاختلاف الكبير الذي ساد في المؤتمر خاصة مندوبي الدول الكبرى الذين عملوا على إغفال تحديد مفهوم السلم و الأمن الدوليين لضمان تصرف مجلس الأمن بكل حرية في تكييف الأوضاع التي تسمح له باستعمال سلطاته المذكورة في الفصل السابع من الميثاق [7] ، و بالتالي من أجل تحقيق التوافق تم رفض هذه الطلبات الرامية إلى تعريف حالات «السلم و الأمن الدوليين».

المطلب الثاني: عدم وضوح الحالات التي تدخل ضمن مفهوم «السلم و الأمن الدوليين».

لقد عددت المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة الحالات التي تدخل ضمن مقتضيات حفظ السلم و الأمن الدوليين دون تحديد مضمون كل حالة ، بالرغم من المناقشات الواسعة التي دارت أثناء اعداد الميثاق من أجل تحديد و تدقيق هذه المصطلحات ، لكن في الأخير لم يتم التوافق حولها ، فجاءت الحالات التي تدخل ضمن مفهوم السلم و الأمن الدوليين بدرجة كبيرة من العمومية ، و المرونة و المطاطية ، و هو ما يوسع كثيرا من السلطة التقديرية لمجلس الأمن في مجال تقدير تدخلاته بموجب الفصل السابع من الميثاق . و فيما يلي سنحاول الإحاطة بهذه الحالات المذكورة في المادة 39 من الميثاق من خلال ما توصل إليه الفقه ، و ما يستنبط من الممارسة العملية لمجلس الأمن في هذا المجال و سنخصص فرعا لمناقشة كل حالة على حدى.

الفرع الأول : حالة تهديد السلم الدولي (Menace contre la paix internationale)

حسب المادة 39 من الميثاق فإن الحالة الأولى التي ينعقد من خلالها الاختصاص لمجلس الأمن لممارسة سلطته في اتخاذ التدابير العقابية المقررة في الفصل السابع هي حالة « تهديد السلم الدولي» و هي العبارة التي جاءت عامة ، و تتسع لتشمل عدة تفسيرات محتملة ، و هي فكرة ذات طابع مطاط باعتبارها غير محددة بتعريف ، و طبعا الهدف من ذلك ترك مساحة حرية كبيرة لمجلس الأمن ليوسع من مجال تدخله ، وبالتالي فان مجلس الأمن يمكنه أن يوسع فكرة « التهديد « بمناسبة كل عملية تكييف يقوم بها [8] ، كما يمكن اعتبار هذه الفكرة ذات طابع وظيفي تأخذ مضمونها في إطار كل حالة على حدى [9] ، و هكذا تصبح «حالة التهديد» بمثابة « المفتاح» الذي يفتح لمجلس الأمن (و لأعضائه خاصة أعضائه الدائمين) أبواب الإجراءات القسرية المتاحة في الفصل السابع من الميثاق [10].

و لا يجب إغفال أن الطابع الوظيفي لفكرة « تهديد السلم و الأمن الدوليين « يجعل مجلس الأمن غير ملزم بتكييف حالة معينة على أنها تعد تهديدا للسلم و الأمن الدوليين حتى و لو كان في السابق قد أضفى هذا التكييف على حالة مماثلة [11].

أولا- التدقيق في حالة تهديد السلم و الأمن الدوليين :

إن التهديد ينصرف منطقيا إلى الحالة التي يكون فيها خطر حال ينذر بالإخلال بالسلم مثل إعلان دولة الحرب على دولة أخرى أو الكشف المباشر عن نية عدائية أو انتشار حرب أهلية داخل إقليم إحدى الدول ولكن بشكل واسع النطاق. كل هذه الأمثلة يمكن أن تشكل خطرا حالا يستلزم مواجهته من قبل مجلس الأمن [12] ، و بالتالي فان حالة التهديد تختلف عن الحالة المنصوص عليها في الميثاق بموجب المادة 14 منه و التي تتعلق بالمواقف التي من المحتمل أن تضر بالعلاقات الودية بين الشعوب ، كما تختلف

أيضا عن المواقف التي نصت عليها المادة 34 من نفس الميثاق و هي المواقف التي من المحتمل أنها لو استمرت ، أن تعرض السلم الدولي للخطر، فتهديد السلم الدولي الذي نصت عليه المادة 39 من الميثاق تستتبع تطبيق المادتين 41 و 42 من الميثاق ، في حين الأمر لا يستتبع ذلك بخصوص المواقف المنصوص عليها في المادتين 14 و 34 من الميثاق [13].

و من هنا نستنتج أنه في وجود درجات أخرى من الخطر منصوص عليها في الميثاق ، فإن الخطر الذي يدخل في نطاق « تهديد السلم و الأمن الدوليين» هو الخطر الحال الآني وليس الخطر المحتمل ، لأن الأخير يعتبر مجرد احتمال تهديد وليس تهديد في حد ذاته، و بالتالي فان مجلس الأمن يفترض فيه التدخل عند التهديد الفعلي و الحال للسلم و الأمن الدوليين بموجب أحكام الفصل السابع من الميثاق و ليس عند التهديد المحتمل له ، و الذي يمكن أن يعالجه بموجب مقتضيات الفصل السادس من الميثاق إذا رأى ذلك مناسبا طبعا ، كونه في الأول و الأخير هو صاحب السلطة التقديرية في تكييف أي واقعة على أنها تهديد للسلم و الأمن الدوليين.

و في الأخير يمكن القول أن كبار الفقهاء قد سلموا بعدم وجود مفهوم محدد « لتهديد السلم» و على رأسهم الفقيه Jean Combacau الذي يعتبر أنه ليس لتهديد السلم مفهوم محدد ، و إنما هو يعتبر بمثابة العلبة الفارغة التي يمكن لمجلس الأمن أن يصب فيها التصرفات التي يريد تحميلها وصف التهديد (14).

ثانيا- صور تهديد السلم و الأمن الدوليين:

حاول الفقه استنتاج بعض صور التهديد من خلال الممارسة العملية لمجلس الأمن، أي أن الفقه اعتمد على التكييفات التي أسفرت عنها ممارسة مجلس الأمن لسلطته التقديرية ، من أجل استنباط بعض صور تهديد السلم و الأمن الدوليين ، و من بين هذه الصور نجد :

1 - قيام دولة بتهديد دولة أخرى باستخدام القوة ضدها بالدخول في حرب أو أي عمل من أعمال التدخل أو أعمال العنف [15].

2 - تفاقم صدام داخلي في إقليم دولة إذا كان من شأن هذا الصدام تعريض المصالح الأمنية و الاقتصادية للدول الأخرى للخطر [16] وكذلك وقوع الحروب الأهلية بين الفرقاء المنتمين لنفس الدولة من أجل الوصول إلى الحكم.

3 - تشكيل جماعات مسلحة أو إعداد معسكرات تدريب داخل حدود دولة معينة أو سماح دولة ما لجماعات مسلحة معارضة بإجراء تدريبات عسكرية داخل حدودها، قصد غزو دولة أخرى ، و عدم استجابة الدولة التي تمارس التدريبات على حدودها لمطالب الدولة المهددة بضرورة وضع حد لهذه الممارسات [17].

انتشار أسلحة الدمار الشامل و التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية [18].

الفرع الثاني : حالة الإخلال بالسلم الدولي (Rupture de la paix internationale)

لقد نصت المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة على اعتبار الإخلال بالسلم الدولي حالة ثانية من حالات تدخل مجلس الأمن بموجب مقتضيات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ولكنها لم تعط أي تعريف أو توضيح لهذه الحالة ، تماما مثل ما فعلت مع حالة « التهديد» .

أولا- التدقيق في حالة الإخلال بالسلم و الأمن الدوليين:

لقد حاول الفقه أن يعرف الإخلال بالسلم الدولي و كان ذلك جد صعب بسبب تقارب مفهوم « تهديد السلم الدولي» مع مفهوم « الإخلال بالسلم الدولي» ، نظرا لكون لا المادة 39 من الميثاق ، ولا الميثاق نفسه تضمن معيارا للتمييز بين الحالتين . وقد اعتمد الفقه على معيار « درجة الخطورة» للتفريق بينهما ، كون أن مرحلة الإخلال بالسلم تعد أخطر من مرحلة تهديده ، لأن حالة الإخلال بالسلم تتجاوز مستوى التهديد إلى

مستوى مباشرة الأعمال المادية بطريقة جدية لا تدع أي مجال للشك في خرق السلم الدولي ، بينما مرحلة التهديد لا تنطوي على أعمال مادية من هذا القبيل.

وقد عرف الفقيه QUINCY WRIGHT حالة الإخلال بالسلم بأنها « تقوم عند وقوع أعمال عنف بين قوات مسلحة تابعة لحكومة شرعية ، أو واقعية ، وراء حدود معترف بها دوليا» [19]

ويعتبر هذا التعريف ناقصا لا يشمل كافة الأعمال المادية التي يمكن أن تدخل في إطار الإخلال بالسلم الدولي، كونه استبعد بذلك الأعمال التي تدخل في إطار الحروب الأهلية ، و في إطار مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها و حركات التحرر.....إلخ . و ما يعاب أيضا على هذا التعريف اشتراطه أن تتم أعمال العنف من وراء حدود معترف بها دوليا . و بالتالي إذا لم يتوفر هذا الشرط فلا وجود للإخلال بالسلم الدولي ، و هذا غير منطقي كونه يستبعد كافة الأعمال المادية التي تنطلق من داخل الدولة المهددة أو من وراء حدود غير معترف بها دوليا، من دائرة الإخلال بالسلم [20] ، مما يجعلها تفلت من دائرة تطبيق المادة 39 من الميثاق و بالتالي تخرج من دائرة تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق.

و هناك تعريف أخر جاء على لسان الدكتور عمر سعد الله ، والذي حاول أن يضع مفهوم « الإخلال بالسلم والأمن الدوليين « بين درجة التهديد الذي يعتبر أقل خطورة من الإخلال و العدوان الذي يعتبر أكثر خطورة من الإخلال ، إذ صنف الإخلال بينهما بقوله « يستخدم اصطلاح الإخلال بالسلم في مجال القانون الدولي للتعبير عن حالة وسط تقع بين تهديد السلم و وقوع العدوان وهو ما يعني قيام حالة يعتبر فيها سلوك دولة ما متجاوزا لما يوصف بأنه تهديد للسلم دون أن يشكل هذا السلوك عدوانا « .[21]

و تجدر الإشارة إلى أن حالة الإخلال نادرا ما تستعمل من قبل مجلس الأمن ، لأنه يفضل عادة حالة التهديد التي تعتبر أحسن مفتاح للفصل السابع من الميثاق.

ثانيا - صور الإخلال بالسلم و الأمن الدوليين :

استنادا إلى ما درج عليه مجلس الأمن من ممارسات عملية واعتمادا على استنتاجات الفقهاء المستقر عليها فإنه يمكن تحديد بعض صور الإخلال بالسلم الدولي :

1 - وقوع أعمال عدائية بين قوات مسلحة تابعة لحكومة واقعية أو شرعية أو بينها وبين جماعات الثوار ، وحتى في حالات الحروب الأهلية ذات الخطورة والجسامة المعتبرة [22]

2 - الأعمال التي يمارسها الثوار من داخل إقليم دولة أخرى بهدف تحقيق أغراض سياسية بشرط أن تكون هذه الأعمال قد بلغت درجة من الخطورة و الجسامة[23]

3 - الحروب الأهلية و الأعمال المسلحة ذات البعد الداخلي إذا بلغت حدا من الخطورة، وأصبحت تؤثر على مصالح الدول الكبرى ، مع ضرورة حيازة الأطراف المتنازعة الاعتراف بصفة المحاربين حتى يتم الانتقال من مرحلة التهديد إلى مرحلة الإخلال الفعلي بالسلم الدولي[24]

و في الأخير يمكن الإشارة إلى أن من بين أهم قرارات مجلس الأمن التي أسسها على الإخلال بالسلم و الأمن الدوليين نجد قراره رقم 660 المؤرخ في 02 /08 /1990 المتعلق بالغزو العراقي للكويت.

الفرع الثالث : حالة وقوع العدوان : (Agression)

كما في الحالات السابقة، لم تعرف المادة 39 من الميثاق حالة العدوان و لم تضع معيارا لتحديد أعمال العدوان ، و حتى كل ميثاق الأمم المتحدة يخلو من تعريف لحالة العدوان رغم تعدد مواضع الإشارة إليه في الميثاق .

أولا - التدقيق في حالة العدوان :

لم تشهد المجموعة الدولية ميلاد تعريف للعدوان إلا بصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 14 /12 /1974 تحت رقم 3314 المتعلق بتعريف العدوان [25] ، والذي عرف العدوان على أنه « استخدام القوة المسلحة من طرف دولة ضد سيادة دولة أخرى أو وحدة أراضيها الإقليمية أو استقلالها السياسي ، وبأية صورة أخرى تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة» [26].

وهذا التعريف يربط بين استخدام القوة العسكرية ومفهوم العدوان ، وقد تضمن القرار 3314 قائمة للأفعال التي تشكل عدوانا ومن بينها الاجتياح ، الهجوم المسلح، القصف...إلخ [27] وقد ثار خلاف حول مدى إلزامية قرار الجمعية العامة 3314 ، حيث اتجه رأي الدول الاشتراكية و دول العالم الثالث و الدول العربية إلى اعتبار هذا القرار (و التعريف الذي جاء به) ملزم كونه يمثل الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي ، في حين اتجه رأي ثاني إلى إنكار القيمة القانونية الملزمة لهذا القرار باعتباره صادر عن الجمعية العامة و بالتالي لا يتمتع سوى بقيمة أدبية ، و هو الاتجاه الخاص بالمعسكر الغربي كالولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و إيطاليا وإسرائيل ، وهذا الموقف طبعا يرجع لكون أن قول هؤلاء بإلزاميته سيحد من السلطة التقديرية لمجلس الأمن و التي تعتبر هذه الدول الفاعل الأساسي فيها (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا) بموجب حق الفيتو الذي تتمتع به.

ولكن في الحقيقة الجدال حول إلزامية قرار الجمعية العامة 3314 ليس ذي فائدة كبيرة ، كون أن الجمعية العامة ضمنت قرارها المادة 4 التي نصت على أن الأفعال المذكورة في القرار بمثابة أعمال عدوان ليست شاملة و أن مجلس الأمن له أن يحدد أية أعمال أخرى تشكل عدوان بمقتضى نصوص الميثاق ، و بالتالي فإن الجمعية العامة نفسها اعترفت بأن قرارها غير ملزم لمجلس الأمن الذي يبقى يتمتع بسلطته التقديرية في تكييف واقعة معينة بأنها حالة عدوان . ضف إلى ذلك أن توصيات الجمعية العامة

ليس لها طابعا ملزما[28] ،وهو ما يسمح أيضا لمجلس الأمن بأن يقرر بكل سيادة أن يأخذ بها أو يستبعدها ، خصوصا أن المادة 39 من الميثاق كانت صريحة عندما إعتبرت أن سلطة القرار بأن واقعة ما تكيف عدوانا أم لا ، تعود لمجلس الأمن.

ثانيا - صور العدوان:

رغم وجود قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3314 ، إلا أنه يصعب حصر كل صور و أشكال العدوان ، وهذا طبعا كما وضحناه سابقا لأن مجلس الأمن يتمتع بحرية تكييف أعمال أخرى غير واردة في القرار 3314 المشار إليه أعلاه على أنها أعمال عدوان، وبالتالي اتساع مجال أعمال العدوان .

ولكن سنحاول أن نستنتج صور العدوان من خلال القرار 3314 خصوصا في مادته الثالثة إذ نجد أن هناك عدوان مباشر و عدوان غير مباشر .

1. العدوان المباشر:

يقوم هذا النوع من العدوان على استخدام القوة العسكرية من قبل دولة معينة ضد سيادة دولة أخرى أو وحدتها الإقليمية أو استقلالها السياسي[29]، أي أن معيار تحديد العدوان المباشر هو العدوان المسلح.

2. العدوان الغير مباشر:

و تتخذ هذه الصورة من العدوان أشكالا متعددة كون أن الدولة التي تمارس العدوان لا تستخدم القوة المسلحة بنفسها مباشرة ، بل تستعين بواسطة[30] ويتم ذلك عن طريق لجوء دولة ما إلى المشاركة في التخطيط للعدوان أو تكلف غيرها من الدول بالتخطيط لشن عدوان بشكل مخالف للقانون[31].

ثالثا - حالات العدوان:

سنتطرق إلى حالات العدوان المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة رقم 3314 و هي:

1. قيام دولة بغزو دولة أخرى أو شن هجوم عليها أو احتلالها عسكريا بصفة كلية أو جزئية سواء بصورة مؤقتة أو دائمة .

2.قيام دولة ما بقصف و قذف إقليم دولة أخرى باستعمال القنابل أو أي أسلحة أخرى ضد إقليمها

3.حصار موانئ و سواحل إقليمية من قبل القوات المسلحة التابعة لدولة أخرى وهو ما يعتبر من أعمال العدوان حتى دون الدخول في مواجهة عسكرية .

4.قيام القوات المسلحة لدولة معينة بمواجهة القوات البرية أو البحرية أو الجوية أو الأسطول البحري أو الجوي لدولة أخرى.

5.قيام دولة باستخدام قواتها المسلحة الموجودة داخل إقليم دولة أخرى بموافقة الدولة المضيفة على وجه يتعارض مع الشروط التي ينص عليها الاتفاق أو أي تمديد لوجودها في الإقليم المذكور إلى ما بعد نهاية الاتفاق .

6.سماح دولة ما باستخدام أراضها التي وضعت تحت تصرف دولة أخرى من أجل ارتكاب عمل عدواني ضد دولة ثالثة

7.قيام دولة معينة بإرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة للقيام بأعمال عسكرية عدائية خطيرة .

ومن بين الحالات العملية لاستعمال مجلس الأمن لوصف العدوان نجد عدوان روديسيا الجنوبية ضد كل من الموزمبيق و زامبيا و ليسوتو.

ومن بين القرارات الصادرة عن مجلس الأمن و التي تشير إلى حالة العدوان ، نجد القرار رقم 581 (1961) الذي أدان بشدة الأعمال العدوانية التي تمارسها جنوب إفريقيا ضد بوتسوانا و دول أخرى في جنوب إفريقيا ، كما استعمل مجلس الأمن وصف الأعمال العدوانية غير المشروعة بخصوص الهجمات الإسرائيلية ضد تونس استنادا للقرار 573 المؤرخ في 04 /10 /1985.

وفي أخر حديثنا عن حالة العدوان ، لا بد من التنويه بأن مجلس الأمن قليلا ما يلجأ إلى استعمال تكييف العدوان ، إذ أنه يبقى وفيا لحالة تهديد السلم و الأمن الدوليين باعتبارها الأكثر مطاطية و مرونة من بين باقي الحالات التي نصت عليها المادة 39 من الميثاق .

بعد انتهائنا من عرض الحالات المنصوص عليها في المادة 39 من الميثاق و التي ينعقد الاختصاص بموجب توفر أحدها لمجلس الأمن من أجل ممارسة سلطاته المنبثقة عن الفصل السابع من الميثاق، يمكن ملاحظة أن المادة 39 من الميثاق قد اعتمدت نوع من التدرج في ذكر الحالات إذ أنها بدأت من الأقل خطورة وهي « التهديد» إلى أوسطها خطورة و هي « الإخلال بالسلم» إلى الأكثر خطورة وهي « العدوان»، ولكن رغم ذلك تبقي الفكرة الأكثر مرونة والتي تجذب كثيرا مجلس الأمن خصوصا في تدخلاته الحديثة هي حالة تهديد السلم و الأمن الدوليين.

المبحث الثاني: أثار تمتع مجلس الأمن بالسلطة التقديرية في تكييف الوقائع حسب المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة.

بعدما وضحنا في المبحث الأول من هذه الدراسة تمتع مجلس الأمن بسلطة تقديرية كبيرة جدا وغير محدودة في تكييف الوضع على أنه تهديد للسلم أو إخلال به أو عمل من أعمال العدوان ، يجب أن نتوقف عند كون «حالة تهديد السلم و الأمن الدوليين « هي التكييف الأكثر استعمالا من طرفه ، لكونها حالة تتسم بالمرونة و القابلية للتمدد و التقلص حسب الحاجة وذلك في غياب تعريف محدد وواضح لها ، كما أنها حالة لا تحتاج إلى ما تستدعيه حالتي الإخلال و العدوان من أعمال مادية مرتبطة عادة باستخدام القوة العسكرية [31] ، وهو ما يسمح لمجلس الأمن بالتدخل كلما رأى ذلك مناسبا ، مما يؤدي إلى تضاعف عدد تدخلاته بموجب الفصل السابع من الميثاق انطلاقا من حالة التهديد ، وذلك بعد أن وسع مجلس الأمن كثيرا من تفسيره لحالة «تهديد السلم و الأمن الدوليين» .

كل هذا يرافقه تطور قواعد القانون الدولي المعاصر و ظهور إهتمام متزايد بالمسائل المرتبطة بحقوق الإنسان و الإنسانية بصفة عامة ، وكذا تفاقم الأزمات السياسية و الأمنية و الإقتصادية في العالم وما يقابله من طموح مختلف الشعوب في تحقيق استقلالها و تكريس الديمقراطية و هو ما خلق المزيد من الاضطرابات و مظاهر اللااستقرار على الصعيدين الداخلي و الخارجي لمجموعة من الدول في العالم ، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الحاصل في شتى المجالات و الذي شمل حتى التنافس في مجال التسلح الكيميائي و النووي و في مجال استغلال مختلف الفضاءات بما فيها الفضاء الخارجي . كل هذا فتح المجال أمام مجلس الأمن لينظر في وضعيات و وقائع لم يكن يعرفها المجتمع الدولي، و التي توصل فيها إلى تكييف وضعيات ذات بعد داخلي بأنه تهديد للسلم والأمن الدوليين .

و لدراسة كل هذه الأفكار ، سنناقش التفسير الموسع لحالة تهديد السلم و الأمن الدوليين الذي توصل إليه مجلس الأمن (مطلب أول) ، ثم نتطرق إلى الاستعمال المفرط لحالة تهديد السلم و الأمن الدوليين لتفعيل الفصل السابع من الميثاق (مطلب ثاني).

المطلب الأول: تفسير موسع «لحالة تهديد السلم و الأمن الدوليين»

إن تأثر مجلس الأمن بالعوامل المستجدة في المجتمع الدولي جعله يدخل أبعادا جديدة في حالة تهديد السلم والأمن الدوليين غير تلك التي تعودها في الإطار التقليدي و المتعلقة أساسا بالنزاعات ذات الطابع الدولي ،إذ أن مجلس الأمن أدخل في مجال التهديد عناصر جديدة يظهر من خلال التمعن فيها أن المجلس اتجه نحو أنسنة (Humanisation)[33] تدخلاته بموجب الفصل السابع من الميثاق من خلال تركيزه على حالات تهديد يراها في الوقائع المتعلقة بالقواعد الخاصة بحقوق الإنسان والإنسانية ككل، كما اتجه نحو السعي إلى دمقرطة[34] (Démocratisation) الدول المكونة للمجتمع الدولي، وذلك حتى لو تعلق الأمر في الحالتين بنزاعات داخلية تقع داخل حدود

الدولة الواحدة ، إذ أنه وبعد سنوات التسعينات في إطار ظروف انهيار المعسكر الشرقي و نهاية الحرب الباردة ، تغيرت النظرة لهذا النوع من النزاعات الداخلية بسبب ما يمكن أن تسفر عنه من تأثيرات على استقرار الدولة ذاتها أو حتى على استقرار الدول المجاورة لها، مما يضفي في النهاية صفة التهديد للسلم و الأمن الدوليين على هذه الوقائع ،خاصة إذا تزامن ذلك مع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو المساس بمبدأ الإنسانية كذلك، أو خرق مبادئ الديمقراطية في الدولة أثناء النزاع مما يزيد من التهديد المحيط بالسلم و الأمن الدوليين. و لدراسة كل هذه العناصر سنخصص فرع أول لتبيان اتساع حالة تهديد السلم و الأمن الدوليين لشمول النزاعات الداخلية ثم نعرج على فكرة اتساع حالة تهديد السلم والأمن الدوليين لشمول المستجدات الدولية و ذلك في فرع ثان.

الفرع الأول : اتساع حالة تهديد السلم و الأمن الدوليين لشمول النزاعات الداخلية

حسب ممارسات مجلس الأمن ، و حسب الحرية التي يتمتع بها في سلطة التكييف وفقا للمادة 39 من الميثاق ، فقد وسع المجلس من تكييفه ليشمل حتى النزاعات الداخلية المرتبطة بقواعد الإنسانية من جهة ، و بقواعد الديمقراطية من جهة أخرى .

أولا- اتساع حالة تهديد السلم والأمن الدوليين باتجاه الأنسنة (Humanisation)

لا بد من ملاحظة أنه طيلة فترة الحرب الباردة ، امتنع مجلس الأمن عن النظر و التدخل في المسائل ذات الطابع الإنساني و الاجتماعي ، و ترك الأمر للجمعية العامة، و المجلس الاقتصادي و الاجتماعي و لجنة حقوق الإنسان .....الخ لأنه اعتبرها غريبة عنه باعتباره جهاز مسؤوليته الأساسية هي حفظ السلم و الأمن الدوليين. و بالتالي كان لابد من الانتظار إلى غاية سنوات التسعينات ليشهد العالم دخول الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان و القانون الدولي الإنساني و الكوارث الإنسانية في صميم نشاطات مجلس الأمن الدولي [35].

وقد ظهر جليا أن مجلس الأمن قد وسع من تفسيره لحالة تهديد السلم والأمن الدوليين ، وذلك من خلال تصريح رئيس مجلس الأمن في جلسته المنعقدة بتاريخ 31 /01 /1992، و الذي أكد فيه ما يلي : « **إن غياب الحروب و النزاعات المسلحة بين الدول لا يضمن وحده السلم و الأمن الدوليين. فهناك تهديدات أخرى- ذات طابع غير عسكري – للسلم و الأمن و التي تستمد وجودها من عدم الاستقرار الموجود على المستوى الاقتصادي ،الاجتماعي ، الإنساني و حتى البيئي** ».

هذا التصريح معناه أن مجلس الأمن حاليا تراجع عن مقاربته التقليدية لحالة تهديد السلم و الأمن الدوليين و التي كانت قائمة أساسا على عدم وجود نزاعات دولية، و بالتالي فإن هذا التصريح كان بمثابة إعلان مجلس الأمن على استعداده للنظر و التدخل في الأزمات التي يمكن أن تحدث على المستوى الداخلي للدول .

و هكذا انتقل مجلس الأمن من المفهوم السلبي للسلم الدولي (Paix négative) القائم على انعدام النزاعات المسلحة الدولية ، إلى المفهوم الإيجابي للسلم (Paix positive)و القائم على ضمان «الأمن الإنساني» و بالتالي كأننا انتقلنا من مفهوم حالة تهديد السلم إلى حالة تهديد الأمن الإنساني ، و هو ما يعتبر أيضا انتقال من الاهتمام بالتهديد الذي تثيره النزاعات المسلحة الدولية إلى التهديد الذي يشكله عدم الاستقرار على الصعيد الداخلي للدول و حتى على الصعيد الدولي.

1 - حالة تشكيل بعض الأمراض المعدية خطرا على السلم و الأمن الدوليين :

لقد توسع مفهوم تهديد السلم و الأمن الدوليين لدى مجلس الأمن لدرجة أنه أصبح ينظر إلى كل عمل أو واقعة قد تؤدي إلى خسائر في الأرواح على نطاق واسع ، أو قد تؤدي إلى الحد من فرص الحياة ، بأنه تهديد للسلم و الأمن الدوليين و هذا ما يستنتج من خلال بعض التقارير و المناقشات المقدمة و المنجزة على مستوى مجلس الأمن على النحو التالي :

أ- التهديد الذي يشكله مرض فقدان المناعة المكتسبة (VIH/SIDA) :

لقد خصص مجلس الأمن في بداية الألفية الثانية جلسته الأولى لموضوع « الوضع في إفريقيا : أثر السيدا على السلم و الأمن الدوليين» ، وهذا مفاده أن مجلس الأمن لأول مرة ينظر إلى مرض السيدا كتهديد للسلم و الأمن الدوليين و هو ما يشكل دليلا واضحا على « أنسنة « مقاربة مجلس الأمن لحالة « تهديد السلم و الأمن الدوليين» . و لا بد من التنويه هنا بأن البشرية كانت قبل هذا التاريخ قد عرفت العديد من الأمراض الوبائية المعدية مثل الطاعون عام 1348 و التي حصدت الألاف من الأرواح عبر العالم ، دون أن ينظر إلى ذلك على أنه تهديد للسلم و الأمن الدوليين [36].

و بعد هذه الخطوة ، نظر مجلس الأمن في تقرير وارد إليها من برنامج ONUSIDA بمناسبة المناقشات التي باشرها في موضوع « **مسؤولية حفظ السلم و الأمن الدوليين VIH/SIDA و العمليات الدولية لحفظ السلم**» . و قد أسفرت هذه المناقشة على إصدار مجلس الأمن توصية رقم 1308 (2000) المتعلقة بالتدابير التي يتعين اتخاذها من أجل تحسيس و تكوين طاقم الأعضاء المكلفين بحفظ السلام عن طريق الوقاية من انتشار مرض السيدا VIH . و قد أشارت هذه التوصية في ديباجتها إلى أن مرض السيدا ، اذا لم يتم القضاء عليه ، يمكنه أن يضع الاستقرار و الأمن في خطر . و هنا لا بد من التوضيح بأن دخول إشكالية السيدا و السلم و الأمن الدوليين في أعمال مجلس الأمن قابلتها ردود أفعال متباينة بين الدول التي انقسمت إلى اتجاهين، بين معارض لذلك مثل بريطانيا التي أكد ممثليها أثناء المناقشات أن مكافحة السيدا ليس من المسؤوليات الأساسية لمجلس الأمن ، و هو ما ساند فيه ممثل ناميبيا الذي تمسك بأن موضوع السيدا لا يدخل بصفة مباشرة في اختصاصات مجلس الأمن . أما الاتجاه المؤيد للمسألة فكان أكبر ، إذ أن معظم الدول عبر ممثليها أثناء المناقشات عن نظرة أوسع للتدابير و الإجراءات التي من الضروري اتخاذها للحفاظ على الأمن الدولي ، و كذلك عن العلاقة بين انتشار فيروس السيدا من جهة ، و التطور و الاستقرار و حفظ

السلام من جهة أخرى . و بالتالي فقد تمت ملاحظة أن مختلف الأزمات و الحراكات و الاضطرابات تؤدي الى انتشار فيروس السيدا كونها توفر الظروف المناسبة لزيادة فرص الإصابة بالمرض مثل أعمال العنف ذات الطابع الجنسي كالاغتصابات مع التحرك المستمر لضحايا هذه الأزمات مما يسهل انتقال هذا الفيروس ، خصوصا مع ندرة الأدوية و صعوبة الحصول على العلاج في ظل الأزمات . و بالتالي فان التأثير السلبي لمرض السيدا على التطور و الاستقرار الاجتماعي أصبح واضحا و عليه فان المناقشات التي دارت على مستوى مجلس الأمن أكدت على الأثار السلبية و الاقتصادية و الاجتماعية الفتاكة لهذا المرض ، و هكذا فقد تم التخلي عن النظرة الضيقة لتهديد السلم و الأمن الدوليين القائمة على ربطه بالحدود الدولية ، وتوسيع النظرة لربط تهديد السلم والأمن الدوليين بكل ما يهدد حياة الأفراد من أخطار سواء كانت نزاعات مسلحة أو جرائم منظمة أو عمليات إرهاب ، أو كوارث طبيعية أو أمراض معدية [37]

ب- التهديد الذي تشكله أمراض أنفلونزا الخنازير و انفلوانزا الطيور (H5N1 ,H1N1) .

لقد توصل أعضاء اللجنة رفيعة المستوى المكلفة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة سابقا كوفي عنان سنة 2004 إلى تقرير بعنوان « عالم أكثر منا ، مسؤوليتنا المشتركة».

و قد ركز هذا التقرير على تأثير الأمراض المعدية التي ظهرت حديثا و التي لها خاصية الانتشار السريع ، على نظام الصحة العالمية و هي الأمراض التي يمكن أن تشكل سلاحا بيولوجيا في يد الإرهابيين ، و من بين الأمراض التي أشار اليها نجد أنفلونزا الطيور (H1N1) ، أنفلونزا الخنازير (H5N1) . و أبرز التقرير خطورة هذه الأمراض على الأمن الدولي باعتبار أنها تشكل خطرا على أمن الدول الأكثر تقدما بسبب عدم قدرة الدول الفقيرة على مواجهة المرض و احتوائه و ضبطه داخل حدودها ، خصوصا أن هذه

الأمراض سريعة الانتشار بفعل التطور التكنولوجي الحاصل في مجال النقل، خاصة النقل الجوي الذي يمتاز بالسرعة و اختزال المسافات و هو ما قد يسبب أثارا وخيمة بالنسبة للعالم في فترة قصيرة بحيث لا يمكن تفاديها ، و هو ما يهدد السلم و الأمن الدوليين (38) و بالتالي يمكن القول أن مجلس الأمن و حتى المجتمع الدولي توصل إلى الربط بين « تهديد السلم و الأمن الدوليين « و تهديد الأمن الإنساني Menace de la sécurité humaine .

2 - حالة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان :

لقد تم تكريس مسألة حقوق الإنسان بموجب العديد من الآليات الدولية ، و حتى ميثاق الأمم المتحدة لم يغفل عن تكريس هذه الحقوق في المادة 55 منه ، و رغم ذلك فقد شكل في سنوات الستينات موضوع حقوق الإنسان و علاقته بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول جدلا واسعا بين الفقهاء ، و حتى إشكالات عديدة من الناحية العملية [39] .

و بعدها جاءت محكمة العدل الدولية في سنة 1970 بمناسبة نظرها في القضية الشهيرة Barcelona Traction لتؤكد أن مسألة حقوق الإنسان هي من المواضيع التي تهم المجتمع الدولي Erga Omnes ، و التي تدخل في إطار القواعد الآمرة Jus Cogens التي لا يجوز لأي كان مخالفتها.

أما بالنسبة لمجلس الأمن ، فقد كان قراره 688 المؤرخ في 05 /04 /1991 منعرجا حاسما في دخول مسألة انتهاك حقوق الإنسان في مجال إعمال الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، و ذلك بالرغم من أن القرار لم يشر إليه صراحة ، و الذي وسع بموجبه مفهوم حالة تهديد السلم و الأمن الدوليين ليشمل مجال حقوق الإنسان . و كان مجلس الأمن قد أصدر هذا القرار المتعلق بالتدخل الإنساني في العراق إثر عملية التصفية التي باشرها النظام العراقي أنذاك ضد الأكراد في ظروف متزامنة مع حرب

الخليج و لاحقة لها مباشرة . و تجدر الإشارة هنا إلى أنه قبل التوصل إلى هذا القرار كان هناك صراع كبير بين الدول على مستوى مجلس الأمن إذ أن هناك من الدول [40] من أكدت على ضرورة احترام السيادة و السلامة الإقليمية للعراق و مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، و أن مسؤولية حقوق الإنسان إما لا تدخل في اختصاصات مجلس الأمن أو إذا تم التسليم بدخولها في اختصاصاته ، فسيكون ذلك فقط على أساس الأبعاد الدولية التي أحاطت بالوضع في العراق ، متمثلة في موجة التدفق الهائل للاجئين العراقيين إلى حدود الدول المجاورة لها .

أما مجموعة أخرى من الدول و على رأسها فرنسا فقد أكدت في تصريح لها على أن انتهاكات حقوق الإنسان التي تمت معاينتها في العراق ، أصبحت ذات طابع دولي بعد أن وصلت لدرجة الجريمة ضد الإنسانية ، و اعتبرت أن ما يحصل في العراق من تدفق كبير للاجئين ، و استمرار المواجهات على الحدود و كثرة المجازر التي يتعرض لها العراقيون تستوجب السخط على هذا الوضع الذي يهدد السلم و الأمن الدوليين في المنطقة.

أما عن موقف بريطانيا فيجب التوقف عنده كونه أكد على أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و المشار إليه في المادة 2 فقرة 7 من ميثاق الأمم المتحدة ، لا يطبق في مسألة حقوق الإنسان و أن حماية حقوق الإنسان تخرج عن الاختصاص الوطني للدول و تعتبر ذات أهمية دولية.

و نظرا لتباين مواقف الدول كما بيناه أعلاه ، فان قرار مجلس الأمن 688 صدر دون الإشارة الصريحة للفصل السابع من الميثاق ، ولكن بالاعتماد على حالة تهديد السلم والأمن الدوليين ، وهكذا تحول القرار 688 (1991) إلى قرار تاريخي كونه أقر علاقة مباشرة بين السلم والأمن الدوليين وبصفة أدق تهديد السلم والأمن الدوليين من جهة ، وبين حقوق الإنسان من جهة أخرى وهذا تكريسا لفكرة أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تخرج عن الاختصاص الوطني للدول وتدخل في صميم انشغالات واهتمامات المجموعة الدولية [41] . وبعد هذا القرار استقر اعتبار الأزمات الإنسانية تهديدا للسلم

والأمن الدوليين ، ولم يعد ذلك محل خلاف بين الدول في مناقشاتها على مستوى مجلس الأمن وأيضا على مستوى باقي أجهزة الأمم المتحدة .

بعد القرار 688 ، توالت القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والمرتبطة بمسألة حقوق الإنسان، مثل القرار 794 المؤرخ في 03/ 12/ 1992 الذي اعتبر المأساة الإنسانية التي عاشتها الصومال تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، ونفس الموقف ظهر في قرار مجلس الأمن 629 المؤرخ في 29 /06 /1994الذي اعتبر أن الأزمة الإنسانية التي شهدتها رواندا تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، كما أن المجلس اعتبر في قراره 1264 المؤرخ في 15 /04 /1999 أن الانتهاكات الصارخة والمنتظمة و واسعة النطاق للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . وهذا الموقف تكرر في مجلس الأمن بإصداره للقرارين 1970 المؤرخ في 26 /02 /2011 و 1973 المؤرخ في 17 /03 /2011 أين قرّر مجموعة إجراءات بموجب الفصل السابع اتجاه ليبيا انطلاقا من الانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان التي شهدتها الأراضي الليبية .

وهكذا نلاحظ توسع حالة تهديد السلم والأمن الدوليين في اتجاه الأنسنة ، بعد إقرار مجلس الأمن العديد من التدخلات في مجال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ثانيا- اتساع حالة تهديد السلم والأمن الدوليين باتجاه الدمقرطة : Démocratisation

لقد اتسع مفهوم السلم والأمن الدوليين ليشمل دمقرطة الدول عن طريق تنظيم انتخابات حرة ونزيهة ، والسعي لإنشاء هياكل ومؤسسات تضمن قيام دولة القانون، وهذا ما يصفه البعض بالأمن الديمقراطي الذي ينجم عنه تحقيق نظام الحكم الراشد [42] . و مردّ اهتمام المجتمع الدولي بفكرة إحلال الديمقراطية في مختلف دول العالم هو انتشار العديد من الأنظمة في العالم التي تحاول حكم شعوبها عن طريق استخدام القوة والترهيب والاستبداد والديكتاتورية ، وهو ما يفرز علاقات بين الحاكم

والمحكومين مبنية على القهر والتهميش والحرمان ، وهي العوامل التي تؤدي إلى ميلاد نزاعات واضطرابات داخلية خطيرة من شأنها أن تنتج آثارا تهدد السلم والأمن الدوليين، وقد أجمع الفقه الدولي على اعتبار هذا النوع من الحالات يستدعي تدخل منظمة الأمم المتحدة .

وفي موضوع دمقرطة الأنظمة السياسية وإقرار مفهوم دولة القانون فيها ، نجد أن الأمثلة متعددة ولعل أهمها ، تدخل مجلس الأمن في هايتي في قضية الانقلاب العسكري الذي حدث في 29 /09 /1991 والذي أطاح بالرئيس Bertrand Arestide Jean المنتخب بطريقة شرعية ، إذ أصدر مجلس الأمن قراره الأول 841 بخصوص هايتي بتاريخ 16 /06 /1993 أي بعد 20 شهر من حدوث الانقلاب ، وهذا يعني أن مجلس الأمن لم يتوصل إلى إصدار قراره بطريقة متسرعة ، بل كان حذرا وأخذ الوقت الكافي ليحدد أن تكييفه لحالة تهديد السلم والأمن الدوليين سيطال هذا النوع من النزاعات ، وكان في قراره هذا قد عاين أن الوضع في هايتي يشكل « تهديدا للسلم والأمن الدوليين» وأقر مجموعة من الجزاءات على أساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وفي 13 /07 /1994 ، أصدر قرارا ثانيا بخصوص هايتي وهو القرار 940 الذي رخص بإنشاء قوة متعددة الجنسيات يسمح لها باتخاذ كافة الوسائل الضرورية للوصول إلى إبعاد الانقلابيين وإعادة الرئيس المنتخب ديمقراطيا إلى الحكم بهايتي . وبالتالي كانت قضية هايتي السابقة الأولى من نوعها في التاريخ والتي توصل فيها مجلس الأمن إلى اللجوء لاستعمال الإجراءات القسرية بما فيها استعمال القوة من أجل إعادة إحلال الديمقراطية في دولة عضو في الأمم المتحدة [43]. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه في قضية هايتي ، أكّد مجلس الأمن عدة مرات في قراريه على الطابع « الفريد والاستثنائي» للوضع في هايتي وأن الوضع المعقد وغير العادي في هايتي هو الذي استلزم إجراءات استثنائية، وهدف مجلس الأمن من ذلك هو أن لا يخلق قاعدة للتدخل في هذا النوع من الأوضاع وبالتالي عدم تحول تجربة مجلس الأمن مع هايتي إلى سابقة تلزمه بالتدخل في كل الأوضاع المتعلقة بإعادة احترام الشرعية الديمقراطية .

بعد ذلك عرف مجلس الأمن قضية أخرى في دولة سيراليون التي شهدت هي أيضا انقلابا عسكريا على الحكومة المنتخبة ديمقراطيا ، إذ أعلن مجلس الأمن بأن الوضع في سيراليون يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ، فأصدر قراره 1132 بتاريخ 08/10/1997 الذي أقّر فيه مجموعة من الجزاءات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة من أجل الضغط على الانقلابيين والتوصل إلى إعادة الحكومة المنتخبة شرعيا إلى وضعها الطبيعي . والملاحظ أن الفرق بين قضية هايتي وقضية سيراليون هو أن مجلس الأمن في هذه الأخيرة لم يسعى للتأكيد على الطابع « الفريد و الاستثنائي « لتدخله ، مع العلم أن تدخله في هذه القضية كان أسرع من تدخله في قضية هايتي ، وهذا ما يفيد أن المسألة أصبحت مكرّسة في الممارسات العملية لمجلس الأمن ، بل أن الأمين العام للأمم المتحدة اعتبر في رسالة وجهها لمجلس الأمن عشية اتخاذ القرار 1132 بأن موقف الأمم المتحدة بعيد عن أن يكون « استثنائيا» بل هو أصبح في الحقيقة يشكل مسألة مبدأ [44] ، وهو ما يشهد على اتساع كبير لحالة « تهديد والسلم والأمن الدوليين» وبالتالي توسيع لتدخلات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق .

بعد ذلك تدخل مجلس الأمن بتاريخ 29/07/2005 بموجب القرار 1616 في الكونغو الديمقراطية ، حيث كيّف فيه النزاع الدائر بين الجماعات المسلحة والنظام القائم في الكونغو وكل ما خلفه من وضع إنساني متأزم وحالة انعدام الأمن في المنطقة على أنه تهديد للسلم والأمن الدوليين . وقد تبع قراره الأول بالقرار 1621 المؤرخ في 06/09/2005 الذي حث فيه على أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة للتوصل إلى إعادة السلم والرجوع إلى دولة القانون . [45]

الفرع الثاني : اتساع « حالة تهديد السلم والأمن الدوليين» لشمول المستجدات الدولية

لم يكتف مجلس الأمن بالتوسع والخروج عن المفهوم التقليدي لحالة « تهديد السلم والأمن الدوليين» الذي كان منحصرا في النزاعات الدولية بتوجهه نحو النزاعات

الداخلية في إطار البعد الإنساني والبعد الديمقراطي ، بل أكثر من ذلك اتجه أيضا لمواجهة بعض التهديدات المستجدة للسلم والأمن الدوليين ، والتي تمحورت في عنصرين أساسيين وهما مكافحة الإرهاب والحدّ من أسلحة الدمار الشامل .

أولا- اتساع حالة تهديد السلم و الأمن الدوليين نحو محاربة الإرهاب :

رغم بعض القضايا المرتبطة بالإرهاب و التي عرفها المجتمع الدولي قبل 2001 مثل قضية لوكربي سنة 1988 و قضية تفجير السفارتين الأمريكيتين في تنزانيا و كينيا سنة 1998 ، و رغم تفشي مظاهر الإرهاب في بقع عديدة من العالم ، إلا أن القضية التي سلطت الضوء بقوة على موضوع الإرهاب الدولي و أدخلته في صميم اهتمامات مجلس الأمن الدولي و في صميم حالة تهديد السلم و الأمن الدوليين و حتى الإخلال به هي قضية هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية عندما قامت مجموعة من الأشخاص على متن أربع طائرات أمريكية أثناء رحلاتها الداخلية بين مدن أمريكية بتغيير مسارها لتصطدم طائرتين منهما بالبرج الشمالي ثم البرج الجنوبي لمركز التجارة العالمية بنيويورك ، في حين اتجهت الطائرة الثالثة لقصف مبنى وزارة الدفاع الأمريكية ، في حين الطائرة الرابعة التي كانت تستهدف البيت الأبيض سقطت خطأ على ولاية بنسلفانيا . و قد ترتب عن كل هذه الهجمات خسائر بشرية كبيرة قدرت بقرابة 3 ألاف ضحية من مختلف الجنسيات .

وفي اليوم الموالي لهذه الهجمات ، سارع مجلس الأمن بإصدار قراره 1368 الذي أدان فيه بصورة قاطعة الهجمات الإرهابية التي تعرضت إليها الولايات المتحدة الأمريكية مؤكدا على أنها تشكل تهديدا للسلم و الأمن الدوليين ، و هكذا دخل عنصر الإرهاب الدولي في حالة « تهديد السلم و الأمن الدوليين « و ذلك انطلاقا من تفعيل مجلس الأمن لسلطته التقديرية ، و أكد في نفس القرار و تبعا لهذا التكييف على حق الدول في ممارسة الدفاع الشرعي سواء الفردي أو الجماعي .

و بعد ذلك في 28 /09/ 2001 اتبع مجلس الأمن قراره الأول بقرارثاني مهم جدا وهو القرار 1373 الذي أكد فيه من جديد على أن الأعمال الإرهابية تشكل تهديدا للسلم و الأمن الدوليين ، و تكمن الأهمية البالغة لهذا القرار في كونه يعتبر دليلا شاملا لمكافحة الإرهاب [46] ، و هناك من اعتبره لا يختلف شكلا و مضمونا عن المعاهدة الدولية نظرا للتنظيم الدقيق الذي تضمنه بخصوص الجرائم الإرهابية ، بل و أكثر من ذلك فقد ذهب الفقيه Jean Marc Sorel إلى اعتبار « القرار 1373 تعبيرا عن التوسع الأخير للسلطة التقديرية لمجلس الأمن للتأكيد على أنه لم يعد يستهدف فقط حفظ النظام العام الدولي ، بل أصبح يعبرعن هدف أوسع من ذلك و هو فرض تشريع دولي ملزم «. [47]

و طبعا هنا نشير إلى أنه من بين التساؤلات التي أثارها موضوع مكافحة مجلس الأمن لجرائم الإرهاب نجد مسألة البحث عن الأساس القانوني الذي يسمح بدخول هذا الموضوع مجال تدخلات مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق ، أو بعبارة أخرى الأساس القانوني الذي دخل بموجبه موضوع مكافحة الإرهاب في علاقة مباشرة بالسلم و الأمن الدوليين عن طريق « حالة التهديد» ، خاصة أن مصطلح و موضوع الإرهاب لم يرد في نصوص ميثاق الأمم المتحدة ، و الجواب هو أنه بالرغم من عدم إشارة الميثاق صراحة إلى موضوع الإرهاب إلا أن الميثاق اقر مبدأ منع استخدام القوة و العنف في حين أن الإرهاب هو استخدام غير مشروع للعنف و للقوة المسلحة قصد إلقاء الرعب بين الناس بغرض تحقيق مواقف سياسية أو غيرها ، و بالتالي اعتبار هذا النوع من الأعمال تهديدا للسلم و الأمن الدوليين يتفق و الإطار العام الذي أسس عليه ميثاق الأمم المتحدة ، و عليه فان النظر إلى ظاهرة الإرهاب عادة ما يكون من خلال علاقتها باستخدام أو التهديد باستعمال القوة في العلاقات الدولية و هو الأمر الذي تمنعه صراحة الفقرة الرابعة من المادة الثانية من الميثاق و المرتبطة بمقاصد الأمم المتحدة و التي تنص في مجملها على امتناع جميع أعضاء الهيئة عن استخدام أو التهديد باستعمال القوة ضد سلامة أراضي دولة أخرى أو استقلالها السياسي أو على أي وجه أخر لا يتفق مع مقاصد الأمم المتحدة . [48]

و أكثر من ذلك ، فأساس دخول موضوع الإرهاب في حالة تهديد السلم و الأمن الدوليين هو السلطة التقديرية التي منحتها المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة لمجلس الأمن ليكيف أي وضع معين على أنه يهدد السلم و الأمن الدوليين كما وضحناه أعلاه . ولقد استمر مجلس الأمن في منطق توسيع حالة تهديد السلم و الأمن الدوليين لتشمل الأعمال الإرهابية و ذلك ما ظهر خلال الممارسة العملية اللاحقة لقضية هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيا- اتساع « حالة تهديد السلم و الأمن الدوليين» نحو الحد من أسلحة الدمار الشامل .

لقد أصدر مجلس الأمن قراره 687 بتاريخ 03 /04 /1991 ضد دولة العراق و الذي اعتبر فيه أن عدم تصديق العراق على المعاهدة الدولية المؤرخة في 20 /04 /1972 المتعلقة بحظر استحداث و انتاج و تخزين الأسلحة البكتريولوجية و التكسينية و تدمير تلك الأسلحة ، يشكل تهديدا للسلم و الأمن الدوليين حسب مقتضيات المادة 39 من الميثاق و هذا يعني استعمال مجلس الأمن لسلطته التقديرية التي كيف من خلالها عدم تصديق العراق على المعاهدة الدولية المذكورة أعلاه بأنه من دواعي إعمال الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في إطار حالة تهديد السلم و الأمن الدوليين .

بعد ذلك أصدر مجلس الأمن قرارا جديدا في 28 /04 /2004 تحت رقم 1540 اعتبر فيه أن انتشار الأسلحة الكيميائية و البيولوجية و حتى وسائل إيصالها كلها أعمال تشكل تهديدا للسلم و الأمن الدوليين ، و الملاحظ طبعا أن هذا القرار صدر بعد بضع سنوات من هجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية أي أن هذا القرار صدر لضمان الحد من أسلحة الدمار الشامل كتبعة من تبعات الاتجاه الذي انتهجه مجلس الأمن من قبل في مواجهة الإرهاب ، ولذلك يتضح من القرار 1540 أنه لم يصدر ضد دولة واحدة فقط كما فعل عند إصداره لقراره 687 الموجه ضد دولة العراق . كما أن القرار 1540 الذي جاء بعد 13 سنة من القرار الأول ، عبر هذه المرة

عن توسع تهديد السلم و الأمن الدوليين أكثر فأكثر حسب تكييف مجلس الأمن الذي طال في هذه المناسبة كل الأعمال الإرهابية التي تتم عن طريق أسلحة الدمار الشامل و كذا الفاعلون من غير الدول و هو ما يدخل في تفسير موسع لحالة تهديد السلم و الأمن الدوليين بمقتضى السلطة التقديرية لمجلس الأمن التي تحصل عليها بنص المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة .

و عليه يمكن اعتبار القرار 1540 امتدادا لمقتضيات القرار 1373 المذكور أعلاه و الذي كان قد تم وصفه بالقرار المعاهدة ، إذ أنه انتقل من التأكيد على تصرفه بموجب الفصل السابع من الميثاق إلى فرض التزامات على الدول باتخاذ إجراءات فعالة ضد أي تهديد للسلم و الأمن الدوليين بسبب خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل ، مع إلزامها أيضا بالامتناع عن تقديم المساعدات للجهات غير التابعة للدول التي تحاول صنع أو استعمال أو نقل أو تحويل أسلحة الدمار الشامل ، و ألزمها أيضا بالقيام وفقا لإجراءاتها الوطنية باعتماد و إنفاذ قوانين فعالة و مناسبة تحظر على أي جهة غير تابعة للدولة صنع أو امتلاك أسلحة الدمار الشامل و استعمالها في الأغراض الإرهابية ، كما أنشا هذا القرار لجنة مكلفة بوضع تقارير حول التطبيق الفعلي للقرار 1540 .

و هكذا يكون مجلس الأمن قد أضاف قرار أخر يتصف كذلك بوصف قرار معاهدة في مجال منع انتشار أسلحة الدمار الشامل و حسب الأستاذ Serge Sur فان مجلس الأمن تحول بموجب القرار 1540 إلى مشرع دولي يقضي بإلزامية اللوائح الصادرة عنه في شكل معاهدات دولية تماما كما كان Jean Marc Sorel قد توصل بخصوص قرار مجلس الأمن 1373 إلى أنه (مجلس الأمن) أصبح يهدف إلى فرض تشريع دولي ملزم [49]، و هو ما نتج عن السلطة التقديرية الواسعة التي خص بها ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن بموجب المادة 39 منه فيما يخص تقدير الحالات التي تستدعي العمل بموجب الفصل السابع من الميثاق .

و في الأخير بعد استعراضنا أهم التطورات التي طرأت على مفهوم السلم و الأمن الدوليين و بالخصوص حالة تهديدهما ، بفعل السلطة التقديرية لمجلس الأمن ، يمكن الإشارة إلى أن هذا المفهوم قابل للتوسع و التمدد أكثر فأكثر مستقبلا باعتباره مرتبط بالتكييف الذي يمنحه مجلس الأمن لكل واقعة أو وضعية ، فمثلا يمكن أن ينفتح مجلس الأمن على مواضيع متعلقة بالبيئة ، خصوصا أن المجلس بدأ يناقش في إحدى جلساته المنعقدة في 17 أفريل 2007 تأثير التغيرات المناخية على السلم و الأمن الدوليين و ذلك بين مؤيد و معارض لفكرة إدخال هذا البعد الجديد لمقاربة مجلس الأمن فكرة تهديد السلم و الأمن الدوليين [50] . هذا البعد يمكن أن يتطور أكثر فأكثر و يشغل إهتمام مجلس الأمن مع تطور معطياته بظهور مثلا نوع جديد من اللاجئين و هم اللاجئين البيئيين و الذين يفترض أن يشكلوا أحد المواضيع التي لا بد للقانون الدولي بصفة عامة أن يهتم بها .

المطلب الثاني : استعمال مفرط لحالة تهديد السلم و الأمن الدوليين لتفعيل الفصل السابع من الميثاق .

بعدما وضحنا طيلة هذه الدراسة بأن مجلس الأمن إذا أراد التدخل بتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة و إذا أرادت الدول الأعضاء في مجلس الأمن ذلك (خاصة الدول الدائمة العضوية) فما عليه إلا الدخول عبر بوابة المادة 39 من الميثاق التي ذكرت حالات تطبيق مجلس الأمن للفصل السابع (حالة تهديد السلم و الأمن الدوليين أو الإخلال به أو العدوان) دون أن تقيده في ذلك ، تاركة له سلطة تقديرية واسعة جدا في تكييف الأوضاع على أنها تدخل في إحدى الحالات المذكورة أعلاه خاصة حالة التهديد التي تعتبر أكثر مرونة و مطاطية من غيرها من الحالات كما بيناه سابقا ، و بالتالي هي التي تجلب مجلس الأمن أكثر من غيرها لاستعمالها ، من اجل الوصول إلى فرض القرارات الملزمة التي يسمح بها الفصل السابع من الميثاق في أي وضعية يراها مناسبة . و الجدير بالملاحظة هو أن إطلاق المادة 39 من الميثاق للسلطة التقديرية

لمجلس الأمن و بالتالي إطلاق معه إمكانية إعمال الفصل السابع من الميثاق في أي وضع أو نزاع يختاره مجلس الأمن ، دون إخضاع هذه السلطة في التكييف لمعايير محددة ، جعل مجلس الأمن يكثف من تدخلاته على أساس الفصل السابع من الميثاق سواء أشار إلى ذلك صراحة أم لم يشر إليه ، و لكن هذه السلطة الموسعة و غير المضبوطة تسمح للدول الأعضاء (خاصة الدائمة العضوية) في مجلس الأمن باستغلالها لإقرار تدخلات في الأماكن و الدول التي تريدها و عدم التدخل في أماكن أخرى رغم أنها فعلا تستدعي التدخل. كما أن الملاحظ على هذه التدخلات أنها تقوم على ازدواجية المعايير في كثير من الأحيان و لهذا سنحاول أن نتعرض لكل هذه النقاط بتخصيص فرع أول لاستغلال سلطة التكييف من قبل الدول صاحبة حق الاعتراض (الفيتو) ، في حين نخصص فرع ثاني لشرح ازدواجية معايير التكييف المعتمدة من قبل مجلس الأمن.

الفرع الأول : استغلال سلطة التكييف من قبل الدول صاحبة حق الاعتراض (الفيتو).

سنحاول إستعراض بعض الأمثلة التي تدل على الإستعمال المفرط لحالة التهديد من قبل مجلس الأمن ، لنبين بعد ذلك أن مصلحة الدول الدائمة العضوية هي محرك هذا الإفراط تحقيقا لمصالحها .

أولا - أمثلة تطبيقية على الإستعمال المكثف لحالة التهديد :

من بين أهم الحالات التي كيفها مجلس الأمن على أنها تشكل تهديد للسلم و الأمن الدوليين ، نذكر مايلي :

- صدور قرار مجلس الأمن تحت رقم 688 بتاريخ 05 /04 /1991 بخصوص حالة الوضع في العراق و الذي اعتبره تهديدا للسلم و الأمن الدوليين.

- صدور قرار مجلس الأمن تحت رقم 794 بتاريخ 03 /12 /1992 بخصوص المأساة الإنسانية في الصومال و التي تم تكييفها بأنها تهديد للسلم و الأمن الدوليين .

- صدور قرار مجلس الأمن تحت رقم 841 بتاريخ 16 /06/ 1993 الذي كيف الوضع الإنساني في هايتي بتهديد السلم و الأمن الدوليين .

- صدور قرار مجلس الأمن تحت رقم 864 المؤرخ في 15 /09/ 1993 الذي اعتبر الأعمال العسكرية في أنغولا تهديدا للسلم و الأمن الدوليين.

- صدور قرار مجلس الأمن تحت رقم 629 بتاريخ 29 /06/ 1994 الذي كيف الأزمة الإنسانية في رواندا بتهديد السلم و الأمن الدوليين .

-صدور قرار مجلس الأمن تحت رقم 1022 بتاريخ 22 /11/ 1995 الذي كيف الوضع في يوغسلافيا بتهديد السلم و الأمن الدوليين.

-صدور قرار مجلس الأمن تحت رقم 1132 بتاريخ 08 /10/ 1997 الذي كيف الوضع في سيراليون بعد الانقلاب بتهديد السلم و الأمن الدوليين .

- صدور قرار مجلس تحت رقم 1368 بتاريخ 12 /09/ 2001 الذي كيف الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية بتهديد السلم و الأمن الدوليين.

-صدور قرار مجلس الأمن تحت رقم 1373 بتاريخ 28 /09/ 2001 الذي كيف الأعمال الإرهابية بتهديد السلم و الأمن الدوليين.

-صدور قرار مجلس الأمن تحت رقم 1563 بتاريخ 17 /09/ 2004 الذي كيف عدم الاستقرار في أفغانستان بسبب الحرب ضد الإرهاب و بتنظيم القاعدة الإرهابي ، على أنه يشكل تهديد للسلم الدولي .

- صدور قرار مجلس الأمن تحت رقم 1695 بتاريخ 15 /07/ 2006 الذي كيف زيادة كوريا الشمالية في إنتاج الأسلحة النووية و البيولوجية و الكيميائية تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

- صدور قرار مجلس الأمن تحت رقم 1778 بتاريخ 25 /09 /2007 الذي كيف أن نشاط الجماعات المسلحة و هجومها على شرق التشاد و شمال شرق جمهورية إفريقيا الوسطى و غرب السودان بأنه تهديد للسلم و الأمن الدوليين.

ثانيا - مصلحة الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن محرك أساسي لعمليات التدخل:

الواقع أن الأمثلة كثيرة و لا سبيل لحصرها كلها في هذا البحث ، نظرا لكون نشاط مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق قد تكثف كثيرا من خلال استعماله لسلطته التقديرية لتكييف مختلف الأوضاع في العالم ، خاصة و أنه بعد نهاية الحرب الباردة أصبحت وتيرة تدخلات مجلس الأمن أكثر عددا و أكثر تنوعا ، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل مجلس الأمن يتدخل في كل الحالات التي تستدعي التدخل، وهل كل الحالات التي تدخل فيها تشكل فعلا تهديدا فعليا للسلم و الأمن الدوليين، و هل الأوضاع التي لم يتدخل فيها هي أوضاع فعلا لا تشكل أي تهديد للسلم و الأمن الدوليين ؟

الملاحظ أن مجلس الأمن لا ينتهج دائما نفس المنطق بصدد كل الحالات المماثلة للحالة التي يكون قد سبق له و أن كيفها بأنها تهدد السلم و الأمن الدوليين ، فكلما أراد أن يعقد اختصاصه و يؤسسه على الفصل السابع من الميثاق و اتخاذ الإجراءات القسرية التي يريدها [51] ، يستعمل مفتاح التكييف الحر الممنوح له في المادة 39 من الميثاق لتغطية تدخلاته و إضفاء الشرعية عليها ، و هو المفتاح الذي تحركه الدول التي تتمتع بحق الفيتو في مجلس الأمن ، إذ أن الدول الدائمة العضوية لا تعترض عندما يكون التكييف و التدخل موافقا لمصالحها ، و تستغل ورقة الفيتو للاعتراض على كل تكييف أو تدخل لا يتماشى مع مصالحها الحيوية و مصالح حلفائها .

و الملاحظ هنا أيضا أنه بقدر تزايد تدخلات مجلس الأمن و تنوعها حسبما رأيناه أعلاه ، بقدر ما تناقص حجم المجال المحفوظ للدولة بفعل تأثير مصالح الدول الدائمة

العضوية في مجلس الأمن ، و بالمقابل فقد امتنع المجلس عن التدخل في أوضاع و نزاعات كان ينبغي عليه أن يتدخل فيها و يكيفها على أنها تهدد السلم و الأمن الدوليين أو حتى تدخل في الحالات الأخرى المذكورة في المادة 39 من الميثاق .

الفرع الثاني : ازدواجية معايير التكييف المعتمدة من قبل مجلس الأمن .

أمام الحرية التامة المتاحة لمجلس الأمن في تكييفه للوقائع ، لا بد من التوقف أمام حقيقة انتقاء مجلس الأمن للحالات التي يتدخل فيها ، إذ نجده لا يتدخل في كل الحالات التي يجب التدخل فيها ، بل و يتدخل في حالات لا يجب التدخل فيها . و هذا يستدعي البحث في معايير انتقاء مجلس الأمن للحالات التي كيفها بأنها تهدد السلم و الأمن الدوليين .

أولا- انتقاء حالات التهديد بناءا على معايير غير موضوعية :

يعتمد مجلس الأمن في عملية انتقاء الحالات التي يكيفها بتهديد السلم و الأمن الدوليين على ما يمكنه أن يقرره سياسيا على أساس اتفاق أعضائه ، و ليس على المتطلبات الموضوعية للحالة . [52]

و نلخص هذه المعايير في معيارين أساسيين هما :

1 - إرادة التدخل :

يكيف مجلس الأمن أي وضع على أنه تهديد للسلم و الأمن الدوليين حتى لو لم يكن ذلك هو فعلا التكييف المناسب ، و ذلك لكونه يريد التدخل في النزاع أو بالأحرى الدول الدائمة العضوية فيه تريد التدخل نظرا لكون ذلك يتماشى و مصالحها السياسية و الإستراتيجية ، و العكس صحيح بمعنى أن مجلس الأمن يمكن أن يتغاضى عن تكييف حالة بتهديد السلم و الأمن الدوليين رغم أنها فعلا كذلك و طبعا يكون هذا بسبب نفس الاعتبارات و المصالح السياسية المشار إليها أعلاه ، و هو المشكل الذي طالما عانت منه القضية الفلسطينية التي كثيرا ما عرفت اعتداءات للكيان الصهيوني على أبسط حقوق

الشعب الفلسطيني دون أن يحرك مجلس الأمن ساكنا بموجب الإجراءات الإلزامية للفصل السابع من الميثاق ، و كل ذلك بسبب استعمال أحد الأعضاء الدائمين لحق الفيتو .

2 - إمكانية التدخل :

و هذا أيضا يعتبر معيارا غير موضوعي في انتقاء مجلس الأمن للحالات التي تكيفها على أنها تهدد السلم و الأمن الدوليين ، إذ أن مصداقية منظمة الأمم المتحدة مرتبطة في غياب «التزام قانوني» بأن يتبع التهديد بآثار [53] ، و بالتالي فان مجلس الأمن لا يتحرك لمجرد وجود حالة تشكل فعلا تهديدا للسلم و الأمن الدوليين ، بل أنه يتحرك عندما يرى نفسه قادر على التحرك ، و في هذه الحالة يباشر عملية تكييفه للوضع على أنه تهديد . و في الحالة العكسية يتفادى تكييف الوضع بالتهديد حتى لا يطالب بالتحرك . و هكذا يصبح مجلس الأمن يتدخل عندما تسمح له الوسائل بذلك .

و ما يجب التنويه إليه هو أن إرادة و إمكانية التدخل تصبح صعبة جدا للتحقيق عندما يكون المهدد للسلم و الأمن الدوليين من الدول الكبرى التي لا يمكن لمجلس الأمن مواجهتها كالولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا - أمثلة تطبيقية على التكييف و التدخل الإنتقائيان لمجلس الأمن

يمكن القول بأن المفاهيم المتعددة للمصادر المهددة للسلم و الأمن الدوليين هي نسبية مرتبطة بمصالح الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن أكثر من ارتباطها بقواعد الشرعية الدولية و المبادئ الأخلاقية و الإنسانية [54] و الدليل على ذلك مثلا و ليس حصرا أن :

1 - اتجاه مجلس الأمن نحو الأنسنة كان انتقائيا (الأنسنة الانتقائية) .

رغم ما لاحظناه من توسيع مجلس الأمن تدخلاته باعتماده على البعد الإنساني، من خلال العناية الخاصة التي أولاها لما يسمى بالأمن الإنساني ، فإن تعامله مع هذا النوع

من القضايا كان انتقائيا، إذ لاحظنا من خلال دراستنا هذه هبة مجلس الأمن بقرارات مبنية على الفصل السابع من الميثاق ، انطلاقا من تكييف انتهاكات حقوق الإنسان في العراق بأنها حالة تهدد السلم و الأمن الدوليين ، لكن مجلس الأمن في وضعيات مماثلة لم يتوصل إلى نفس التكييف ، و ندرج بعض الأمثلة منها :

- القضية السورية التي أصدر مجلس الأمن بشأنها أكثر من 10 قرارات تعاقبت منذ أحداث ما سمي بالربيع العربي و بداية النزاع في سوريا و التي كانت كلها تنصب على ضرورة التسوية السلمية للنزاع دون اعتماد أي من هذه القرارات على تكييف الإنتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان في سوريا على أنها تشكل « تهديد للسلم و الأمن الدوليين» بما يستدعي تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق و التي تسمح بإقرار مجلس الأمن استعمال القوة ضد النظام السوري ، رغم أن هذا الأخير انتهك حقوق الإنسان في سوريا و تحدث هذه الانتهاكات باستعمال أسلحة كيميائية محرمة دوليا في شمال غرب سوريا بمنطقة خان شيخون في افريل 2017 بما في ذلك من مساس بحياة المواطنين السوريين المدنيين و سلامتهم الجسدية و بالتالي فان مجلس الأمن اختار أن يكيف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالعراق كما وضحناه في هذه الدراسة بأنه تهديد للسلم و الأمن الدوليين فأصدر قراره 688 ضد العراق في حين تغاضى عن هذا التكييف و بالتالي عن إعمال الفصل السابع من الميثاق في سوريا رغم الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان و الوضع الإنساني المأساوي في هذا البلد ، و يرجع ذلك إلى أن روسيا تواجه أي محاولة لاستصدار قرار من مجلس الأمن بهذا الخصوص بحق الفيتو، تكريسا و حماية لمصالحها مع النظام السوري و فرضا لوجودها القوي على الساحة الدولية.

- قضية مسلمي بورما الذين يشكلون أقلية في ميانمار ، إذ أن هذه الأقلية تتعرض إلى الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان بما فيها من قتل ، و تعذيب و سوء معاملة و عنف جنسي ، و اعتقال تعسفي و حرق .....الخ و رغم ذلك لم يحرك مجلس الأمن ساكنا ، بل

وحتى عندما حاول إصدار قرار في 12 /01/ 2007 بخصوص الوضع في « ميانمار» طبعا ليس في إطار حالة السلم و الأمن الدوليين ، بل في إطار التأكيد على ضرورة بذل جهود بخصوص الوضع في ميانمار للتقليل قدر الإمكان من المخاطر على السلم و الأمن في المنطقة ، و حتى هذه المحاولة باءت بالفشل بعد تصدي روسيا و الصين لها باستعمال حق الفيتو ، اذ اعتبرت الصين بأن الوضع في ميانمار يدخل في إطار شؤونها الداخلية و أن التدخل في هذه المسألة يعني السماح لمجلس الأمن بالتدخل في الشؤون الداخلية لل 191 دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة [55].

وهذا المثال يفيد بأن التدخل في العراق من أجل حماية حقوق الأقلية الكردية كان داخلا في أنسنة تدخلات مجلس الأمن في حين هذه الأنسنة لم تطال حقوق أقلية الروهينغا المسلمة المنتهكة في ميانمار و هو ما يؤكد الطابع الانتقائي لتكييفات و تدخلات مجلس الأمن .

2 - اتجاه مجلس الأمن نحو الدمقرطة كان انتقائيا (الدمقرطة الانتقائية):

إن اتجاه مجلس الأمن في بناء تكييفاته وتدخلاته بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة اعتمد في بعض الحالات على سعيه لدمقرطة الأنظمة السياسية في مختلف الدول تكريسا لدولة القانون ، وكنا قد شرحنا في هذا الإطار أمثلة تدخل مجلس الأمن بعد الانقلاب العسكري في كل من هايتي و سيراليون ، الذين كيفهما بأنهما افرزا أوضاعا تهدد السلم و الأمن الدوليين ، لكن مجلس الأمن لم يتعامل بنفس المعيار مع أوضاع مماثلة إذ أنه لم يتخذ مثل هذه الإجراءات في :

- حالة الانقلاب العسكري في موريتانيا ، الذي اكتفى مجلس الأمن في 19 أوت 2008 بالتنديد به دون أن يتخذ أي إجراء لتكييفه بأنه يهدد السلم و الأمن الدوليين ، ودون أي سعي للتدخل بموجب الفصل السابع من الميثاق من أجل دمقرطة النظام في هذه الدولة وإعادة الحكومة الشرعية إلى نصابها ، كما فعل في هايتي و سيراليون .

- حالة الانقلاب العسكري في باكستان في أكتوبر 1999 ، الذي أطاح بحكومة نواز مشارف المنتخبة ديمقراطيا في 1997 ، لم يحرك مجلس الأمن ساكنا .

- حالة الانقلاب في تايلاندا في سنة 2006 و التي أطاحت بالحكومة المنتخبة ديمقراطيا ، لم تثر أي رد فعل من مجلس الأمن .

- حالة الانقلاب العسكري في مصر على الرئيس محمد مرسي المنتخب ديمقراطيا ، هذا الانقلاب الذي وقع في 3 جويلية 2013 ، و الذي أدى إلى اعتقال الرئيس المخلوع ، وكذا اعتقال بالجملة لكل مسانديه ، و التي لم يصدر إزاءها أي قرار من مجلس الأمن يعتبر الوضع في مصر تهديدا للسلم و الأمن الدوليين وبالتالي استبعاد أي تدخل لمجلس الأمن في مصر بموجب الفصل السابع من الميثاق .

و هنا نستنتج أن تكييفات و تدخلات مجلس الأمن باسم الديمقراطية كانت انتقائية، فهل يمكن القول بأن مجلس الأمن يعتبر أن هناك انقلابات عسكرية حميدة و انقلابات عسكرية خبيثة ! [56] الحقيقة أنها كلها تمس بمبادئ الديمقراطية و دولة القانون ، فإما أن تستدعي كلها التكييف بأنها تهدد السلم والأمن الدوليين و بالتالي تدخل مجلس الأمن على أساس الفصل السابع من الميثاق أو أن لا تستدعي كلها هذا النوع من المعاملة .

بعد استعراضنا الآن لحرية مجلس الأمن في تكييف أي وضع على أنه تهديد للسلم والأمن الدوليين و بالتالي تدخله بموجب الإجراءات القسرية للفصل السابع من الميثاق، وبعدما تأكدنا بالأمثلة من بعد مجلس الأمن عن الموضوعية في تكييفه للأوضاع واعتماده على الانتقائية و ازدواجية المعايير، فهذا يفيد بأنه لا بد من البحث عن مدى وجود حماية أو ضمانات في القانون الدولي تكفل الحد من تعسف مجلس الأمن في عملية التكييف [57] ، و بالتالي استعماله لسلطة التكييف كوسيلة لاختيار مناطق التدخل من عدمه . و الضمانة الأساسية التي يمكن التفكير بها هي مدى خضوع مجلس الأمن إلى

الرقابة أثناء ممارسته سلطته التقديرية في التكييف ، و هذا ما سنوضحه باختصار .

ثالثا - الرقابة على تكييف مجلس الأمن

نظرا للحرية الكبيرة التي يتمتع بها مجلس الأمن في مسألة تكييف أي وضع على أنه يهدد السلم و الأمن الدوليين ، و نظرا لما لهذا التكييف من آثار جد هامة و على رأسها إعمال تدابير الفصل السابع من الميثاق فلا بد من البحث في مسألة خضوع هذا التكييف للرقابة .

1 - الرقابة الخارجية على تكييف مجلس الأمن للأوضاع :

في الحقيقة حسب ميثاق الأمم المتحدة فإن مجلس الأمن لا يخضع إلى رقابة من قبل الأجهزة الأخرى للمنظمة ، و لكن يمكن أن تتاح الفرصة لمحكمة العدل الدولية للنظر في تكييف مجلس الأمن بموجب أليتين غير فعالتين ، فيشكل ذلك بطريقة غير مباشرة صورة للرقابة على أعمال المجلس .

أ- آليات رقابة محكمة العدل الدولية لتكييف مجلس الأمن للأوضاع :

يتاح لمحكمة العدل الدولية النظر في التكييف الذي يتوصل إليه مجلس الأمن بموجب الآليات التالية :

- طلب مجلس الأمن رأي استشاري من المحكمة ، سواء كان ذلك قبل قيامه بالتكييف أو بعد ذلك .

- نظر المحكمة في تكييف المجلس بمناسبة الفصل في نزاع معين مطروح على المحكمة ، بحيث يثير أحد الأطراف اعتراضه على تكييف مجلس الأمن للوضع [58].

ب- عدم فعالية الرقابة الخارجية على تكييف مجلس الأمن للأوضاع :

إن رقابة المحكمة لعملية التكييف تعتبر غير فعالة مهما كانت الآلية لأن:

- حالة طلب مجلس الأمن رأي استشاري مستبعدة جدا ، كون المجلس إذا أراد

تكييف حالة بأنها تهدد السلم و الأمن الدوليين فسيفعل دون أن يعرض تكييفه لموقف رافض له من المحكمة ، هذا من جهة ، من جهة ثانية طلب رأي استشاري قبل التكييف مستبعد لأن ذلك سيهدر الوقت كون المحكمة ستأخذ الوقت اللازم لإصدار رأيها . من جهة ثالثة فإن طلب المجلس رأي المحكمة قد يكون غير مجدي ، كونه يستبعد نوعا ما إصدار المحكمة لرأي مخالف لتكييف المجلس و ذلك حفاظا على مصداقية دورها القضائي بضمان عدم تصادمها مع المجلس ، و من جهة رابعة و هي الأهم أن الرأي الاستشاري حتى لو صدر فليس له قيمة قانونية ملزمة للمجلس .

- حالة إثارة عدم شرعية التكييف بمناسبة نزاع مطروح على المحكمة من قبل أحد الأطراف تخص عدم الاحتجاج بذلك التكييف فيما بين الخصوم ، و بالتالي تعتبر ملاحظة المحكمة لعدم شرعية التكييف غير مرتبة لأثارها القانونية مباشرة على مجلس الأمن ، بل تتوقف أثارها فقط على الصعيد السياسي .

و بالتالي فإن هذه الرقابة الخارجية بكامل آلياتها تعد محدودة و عارضة و لا تشكل نظام عملي للرقابة .

2 - الرقابة الذاتية : Auto-contrôle

يعتبر « حق الفيتو « أهم وسيلة ليراقب مجلس الأمن نفسه بنفسه ولكن فعاليتها محل تساؤل.

أ- « حق الفيتو» وسيلة مجلس الأمن في الرقابة الذاتية :

حق الفيتو هو ميكانيزم إجرائي يشكل حسب واضعي ميثاق الأمم المتحدة ضمانا ضد تعسف مجلس الأمن في التكييف ، إذ أنه بحكم إمكانية استعمال هذا الحق من قبل كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، فرنسا الصين و روسيا . و بتنوع التوجهات السياسية لهذه الدول ، فإن هذا الاختلاف و التنوع من شأنهما ضمان التوازن و ضمان أن يكون التكييف المتوصل إليه على مستوى مجلس الأمن معقولا و مبررا سياسيا .[59]

ب- عدم فعالية الرقابة الذاتية :

إن استعمال أي دولة من الدول المذكورة أعلاه لحق الفيتو لمنع تكييف أي حالة بتهديد السلم و الأمن الدوليين ، لا يتصور إلا إذا كان ذلك ما يخدم مصالحها التي يعملون على تكريسها من خلال القرار المراد اتخاذه ، فالفيتو أداة في يد الدول الدائمة العضوية لضمان مصالحها فمثلا لو عرضت مسألة تيبات Tibet على مجلس الأمن ، فستتصدى لها الصين باستعمال حق الفيتو ، كون أنه يسمح للدول الدائمة العضوية بالتصويت على مسألة تعنيها دون أن تكون مطالبة بتبرير إعتراضها [60]. وهكذا تكون حتى الرقابة الذاتية غير مجدية ، و بذلك فإن مجلس الأمن يبقى حرا في تقديراته ، إذ لا يوجد مبدأ محمي قانونا يخص المساواة في المعاملة أمام مجلس الأمن .

الخـاتمة :

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن المادة 39 من الميثاق منحت مجلس الأمن سلطة تقديرية واسعة جدا في تحديد الحالات التي تدخل ضمن تهديد السلم و الأمن الدوليين أو الإخلال بهما أو العدوان و هو ما يسمح له بوضع أحكام الفصل السابع من الميثاق موضع التنفيذ.

و الملاحظ أن مجلس الأمن وفقا لهذه السلطة التقديرية كثف و وسع من الحالات التي كيفها على أنها تشكل تهديدا للسلم و الأمن الدوليين باعتبارها الحالة الأكثر مرونة، و التي يمكنه استغلالها من أجل توسيع تدخلاته المبنية على الفصل السابع من الميثاق و تكييفها لتشمل حتى مسائل كانت إلى وقت قريب تعد من صميم الشؤون الداخلية للدولة .

و بالرجوع إلى الممارسة العملية لمجلس الأمن خاصة ابتداءا من سنوات التسعينات و بالضبط بعد نهاية الحرب الباردة ، أثبتت الاستعمال المفرط لتكييف التهديد الذي وسع بدوره من مفهوم السلم و الأمن الدوليين ككل ، و الذي أفرز في النهاية اتساع مجال تدخل المجلس بموجب نصوص الفصل السابع من الميثاق .

و الجدير بالتنويه هو أن الحرية الكبيرة التي يتمتع بها مجلس الأمن في سلطة التكييف ، و إعمال الفصل السابع من الميثاق ، دون خضوعه لأي نوع من الرقابة الفعالة ، جعله يتخذ من الانتقائية معيارا له و ازدواجية المعايير أسلوبا له ، و هو ما حول تكييف مجلس الأمن للأوضاع و تدخلاته وفقا للفصل السابع من الميثاق مرتبط بمصالح الدول الدائمة العضوية فيه أكثر من ارتباطها بمطلب حفظ السلم و الأمن الدوليين .

الهوامش :

1. Jean Combacau et Serge Sur , Droit international public , Montchrestien Paris , 1999 , p 634

2. Yann Kerbrat , La référence au chapitre VII de la charte des Nations Unies dans les résolutions à caractère humanitaire du conseil de sécurité , LGDJ , Paris , 1995 p 30

3. Décision de la chambre d'appel relative à l'exception préjudicielle d'incompétence soulevée par la défense, 02/10/1995 , p 28

4. عجابي إلياس ، تفعيل نظام الأمم المتحدة لحفظ السلم و الأمن الدوليين ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 ، الجزائر، 2015-2016 ، ص 92.

5. حساني خالد ، حدود السلطة التقديرية لمجلس الأمن الدولي ، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1، الجزائر ، 2008-2009 ص 48 .

6. Pierre D'Argent , Jean D'Aspermont Lyden , Fréderic D'Opagne et Van Steenberghe , (Commentaire de l'article 39) , in (La charte de l' ONU , commentaire article par article) , Ed Economica , Paris , 2005 , p 1133 .

7. حساني خالد ، حدود السلطة التقديرية لمجلس الأمن الدولي ، المرجع السابق ، ص 23.

8. Evelyne Lagrange , Les opérations de maintien de la paix et le chapitre VII de la charte des Nations Unies , Montchrestien , Paris , 1994 , pp 36-37 .

9. Yann Kerbrat , Op.cit. , pp 23-24.

10. Ibid., p 23.

11. Ibid., pp 43-44 .

12. عجابي إلياس ، المرجع السابق ، ص 93 .

13. نوري عبد الرحمان ، دور مجلس الأمن في حل النزاعات الدولية بين النص و التفعيل ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 ، الجزائر ، 2013-2014 ، ص 73.

14. Jean Combacau , Le pouvoir de sanction de l'ONU – Etude théorique de la coercition non militaire , Pedone , Paris , 1974 , p 100.

15. نوري عبد الرحمان ، المرجع السابق ، ص 72.

16. نفس المرجع، ص ص 73-72 .

17. عجابي إلياس ، المرجع السابق ، ص ص 96-95 .

18. نفس المرجع ، ص 96.

19. حساني خالد ، حدود السلطة التقديرية لمجلس الأمن الدولي ، المرجع السابق، ص 25.

20. عجابي إلياس ، المرجع السابق ، ص 97.

21. عمر سعد الله ، معجم في القانون الدولي المعاصر ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص 27.

22. عجابي إلياس ، المرجع السابق ، ص 98.

23. نوري عبد الرحمان ، المرجع السابق ، ص 76.

. عجابي إلياس ، المرجع السابق ، ص 98 .

24. نوري عبد الرحمان ، المرجع السابق ، ص ص 73 و 78 .

25. Yann Kerbrat , Op.cit. , p 30.

26. أنظر المادة 01 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في 14/12/1974 تحت رقم 3314 و المتكون من 08 مواد .

27. يحياوي نورة ، الجزاءات الدولية غير العسكرية في منظمة الأمم المتحدة ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 ، الجزائر ، 2010 - 2011 ، ص 189.

28. حساني خالد ، حدود سلطات مجلس الأمن في تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة الجزائر 1 ، الجزائر ، 2012 - 2013 ، ص 30.

29. يحياوي نورة ، المرجع السابق ، ص 192 .

30. عجابي إلياس ، المرجع السابق ، ص ص 104 - 105 .

31. يحياوي نورة ، المرجع السابق ، ص 193.

32. حساني خالد ، حدود السلطة التقديرية لمجلس الأمن الدولي ، المرجع السابق ، ص 47 .

33. Linos-Alexandre Sicilianos , « l'influence des droits de l'homme sur la structure du droit international « ,in revue générale de droit international publique , A.Pedone , Paris , Tome 116 , 2012 , n 02 , p 262 .

34. Ibid., p 269.

35. Ibid., p 266.

36. Déclaration du président du conseil de sécurité à la fin de la séance du 31 janvier 1992 , tenue au niveau des chefs d'Etats et de gouvernements : « L'absence de guerre et de conflits armés entre Etats , ne garantit pas à elle seule la paix et la sécurité internationales .D'autres menaces de nature non

militaire contre la paix et la sécurité trouvent leur source dans l'instabilité qui éxiste dans les domaines économique , social, humanitaire et écologique. »

37. Ibid., pp 264 -267.

38. عجابي إلياس ، المرجع السابق ، ص 67 .

39. Linos-Alexandre Sicilianos , Op.cit. , p 257.

40. الصين ، كوبا ، اليمن و الهند .

41. Linos-Alexandre Sicilianos , Op.cit. , p 258.

42. عجابي إلياس ، المرجع السابق ، ص 65 .

43. Théodore Christakis , « La violation du droit interne en tant que menace contre la paix » , in « l'Etat de droit en droit international » , Colloque de Bruxelles , SFDI , du 05 au 07 juin 2008 , A .Pedone , Paris , 2009 , p 113.

44. Ibid., pp 114-115.

45. حساني خالد ، حدود السلطة التقديرية لمجلس الأمن الدولي ، المرجع السابق، ص ص 62-63.

46. حساني خالد ، حدود سلطات مجلس الأمن في تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق ، المرجع السابق ، ص 172.

47. حساني خالد ، حدود السلطة التقديرية لمجلس الأمن الدولي ، المرجع السابق، ص 66.

48. حساني خالد ، حدود سلطات مجلس الأمن في تطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق المرجع السابق ، ص 65.

49. حساني خالد ، حدود السلطة التقديرية لمجلس الأمن الدولي ، المرجع السابق، ص ص 66 و 68.

50. Théodore Christakis , Op.cit. , p 108.

51. Jean Combacau et Serge Sur, Op.cit. , p 637.

52. Yann Kerbrat , Op.cit. , p 43.

53. Ibid., p 44.

54. حساني خالد ، حدود السلطة التقديرية لمجلس الأمن الدولي ، المرجع السابق ص 129.

55. Théodore Christakis, Op.cit. , p 109.

56. Ibid., p 117.

57. Yann Kerbrat , op.cit. , p 44.

58. Ibid., p 28.

59. Ibid., p 34.

60. Jean Combacau et Serge Sur, op.cit. , p 639.